الأمم المتحدة

A/64/911–S/2010/463

الجمعية العامة
مجلس الأمن

Distr.: General
14 September 2010
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
الدورة الرابعة والستون
البند ١٧ من جدول الأعمال
الحالة في أفغانستان

مجلس الأمن
السنة الخامسة والستون

الحالة في أفغانستان وآثارها على السلم والأمن الدوليين

تقرير الأمين العام

أولا – مقدمة

١ – يقدم هذا التقرير عملا بقرار الجمعية العامة ٦٤/١١ وقرار مجلس الأمن ١٩١٧ (٢٠١٠) الذي طلب فيه المجلس إليّ تقديم تقرير كل ثلاثة أشهر عن التطورات في أفغانستان.

٢ – ويعرض هذا التقرير آخر التطورات المستجدة فيما يتعلق بأنشطة الأمم المتحدة في أفغانستان، بما في ذلك أنشطة بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، كما يقدم استعراضا للحالة في البلد منذ تقريري السابق المؤرخ ١٦ حزيران/يونيه ٢٠١٠ (A/64/872-S/2010/318). ويقدم التقرير موجزا للتطورات السياسية والأمنية المهمة، ومن بينها مؤتمر كابل وأعمال التحضير للانتخابات التشريعية الوطنية، وكذلك الأحداث الإقليمية والدولية المتصلة بأفغانستان وبالإضافة إلى ذلك، فقد قدمت إلى مجلس الأمن في ٢٣ تموز/يوليه ٢٠١٠ إحاطة عن التطورات الناشئة في أفغانستان، وذلك بعد أن شاركت في مؤتمر كابل.

٣ – وقام أعضاء من مجلس الأمن بزيارة أفغانستان في الفترة من ٢١ إلى ٢٥ حزيران/يونيه. وفي أثناء هذه الزيارة، أكد المجلس مجددا استمرار دعمه لحكومة وشعب

150910 150910 10-50571 (A)

الرجاء إعادة الاستعمال

أفغانستان، وقام باستعراض التقدم الذي أحرزته حكومة أفغانستان، وتقييم حالة تنفيذ قرارات المجلس ذات الصلة.

ثانيا – التطورات السياسية والأمنية

التطورات السياسية

٤ – تمثل التطور السياسي الرئيسي الذي طرأ في أثناء الفترة قيد الاستعراض في عقد مؤتمر كابل في ٢٠ تموز/يوليه ٢٠١٠. وقد شكل المؤتمر، الذي شاركت الحكومة والأمم المتحدة في رئاسته، علامة بارزة على طريق انتقال أفغانستان إلى الممارسة الكاملة لسلطتها السيادية. وكان المؤتمر أكبر نشاط دولي رفيع المستوى يعقد في كابل منذ بدء عملية بون، إذ شارك فيه ٧٦ وفدا دوليا.

٥ – وقد مثل المؤتمر خطوة أولى حاسمة في إطار عملية كابل التي بدأت بخطاب تنصيب الرئيس كرزاي في عام ٢٠٠٩، والتي سيتولى الأفغان تدريجيا من خلالها المسؤولية الكاملة عن الأمن الخاص بهم وشؤون الحكم لديهم وتنميتهم الاقتصادية والاجتماعية. وتمهيدا للمؤتمر، قامت حكومة أفغانستان بوضع ٢٣ من الاستراتيجيات والبرامج ذات الأولوية الوطنية، تغطي أمورا منها سياسة الأمن الوطني والبرنامج الأفغاني لتحقيق السلام وإعادة الإدماج. وصممت الحكومة أيضا استراتيجية لنقل زمام المسؤولية الرئيسية عن الأمن، على أساس كل مقاطعة على حدة، ووفقا لشروط محددة بوضوح.

٦ – وكانت أعمال التحضير للانتخابات البرلمانية المقرر عقدها في ١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ محور تركيز أيضا في أثناء هذه الفترة. وشكل نشر القائمة النهائية بأماكن مراكز الاقتراع قبل الانتخابات بأربعة أسابيع تطورا هاما سوف يزيد من شفافية الانتخابات. كذلك تم وفق الجدول المحدد إنجاز سائر العناصر الفنية الخاصة بأعمال التحضير للانتخابات، بما في ذلك وضع قائمة المرشحين في صيغتها النهائية وافتتاح فترة الحملة الانتخابية الرسمية.

٧ – وقد اكتسبت الانتخابات البرلمانية مزيدا من الأهمية بسبب وصول السلطتين التنفيذية والتشريعية إلى طريق سياسي مسدود فيما يخص الترشيحات الخاصة بالمناصب الوزارية. وقد ترك هذا المأزق، القائم منذ كانون الثاني/يناير، العديد من المقاعد الوزارية خالية. وفي ٢٨ حزيران/يونيه، وقبل العطلة الانتخابية، أقر مجلس النواب في الجمعية الوطنية (ولسي جرغا) خمسة من المرشحين الجدد لعضوية الوزارة البالغ عددهم سبعة مرشحين، بما في ذلك الأسماء التي تخص وزارات الأشغال العامة، وشؤون اللاجئين وإعادة التوطين، وشؤون الحدود والقبائل، والتجارة، والداخلية. وقوبل المرشحان لوزارتي التعليم العالي والنقل

بالرفض، بينما ظلت خمسة مناصب وزارية أخرى شاغرة. وكان المرشحان اللذان تم رفضهما من أبناء طائفة الهزارا، الأمر الذي أثار احتجاجات من جانب تلك الطائفة.

الأنشطة الانتخابية

٨ - أعلنت اللجنة الانتخابية المستقلة في ١٢ تموز/يوليه القائمة النهائية للمرشحين لانتخابات الجمعية الوطنية. وقد ظهر من هذه القائمة النهائية استبعاد اللجنة لما عدده ٣٦ مرشحا، لصلاتهم بجماعات مسلحة غير قانونية. وقامت اللجنة بعد ذلك باستبعاد مرشحين إضافيين بسبب مخالفات فنية، ليصل بذلك، العدد الإجمالي للمرشحين المستبعدين إلى ٧٦ مرشحا في ٥ أيلول/سبتمبر. وهناك من بين المستبعدين ١٢ امرأة. وفي ٥ أيلول/سبتمبر، بلغ عدد المرشحين الذين يحق لهم التنافس على المقاعد البرلمانية البالغ عددها ٢٤٩ مقعدا، ٥١٣ ٢ مرشحا، من بينهم ٣٩٧ من النساء (أي ما نسبته ١٥ في المائة) و ٥٢ من الكوتشي (٤٢ رجلا و ١٠ نساء). ويسعى ٢٢٩ عضوا من أعضاء البرلمان الحاليين البالغ عددهم ٢٤٩ عضوا إلى أن ينتخبوا من جديد.

٩ - وقد بدأت الحملة الانتخابية في موعدها في ٢٣ حزيران/يونيه، بعد أن وضعت قائمة المرشحين في صيغتها النهائية. وقد لوحظ في المناطق الأكثر أمناً في البلد أن الحملات الانتخابية كانت حملات نشطة استخدمت فيها وسائل من بينها التلفزيون واللافتات الإعلانية، سواء في العاصمة أو في المقاطعات. ومما يشجعني للغاية القوة التي تتسم بها حملات المرشحات في هذه المناطق. أما الحملات الانتخابية في المناطق الأقل أمناً فهي أقل دينامية وتجري بعيداً عن أعين العامة، ولا سيما في مناطق الجنوب.

١٠ - وقد أوفت اللجنة الانتخابية، بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بجميع المواعيد النهائية التي حددت لها على الصعيد اللوجستي، وحافظت على الجدول الزمني للانتخابات. وتسير أعمال التحضير للانتخابات من الناحية الفنية والتشغيلية بسلاسة. فقد اكتملت عمليات الشراء الرئيسية وأصبحت جميع المواد الحساسة، بما فيها أوراق الاقتراع، موجودة في البلد. وتم بنجاح تعبئة المجموعات اللازمة لمراكز ومكاتب الاقتراع. وشرع في توزيع المواد في الموعد المحدد. كذلك تسير حملات التوعية التي تديرها اللجنة الانتخابية والأنشطة التثقيفية التي تقوم بها وفقاً للجدول الزمني المقرر لها. وقد تمكنت اللجنة من تعيين الموظفين اللازمين لها وتم تدريبهم على النحو المقرر. واكتملت في ١٢ آب/أغسطس عملية قامت اللجنة بإدارتها لتحديث بيانات تسجيل الناخبين وأُصدرت في إطارها ٠٨١ ٣٧٦ بطاقة إضافية لتسجيل البيانات، وكان ٤٠ في المائة من هذه البطاقات يخص النساء.

١١ - وأرست اللجنة الانتخابية، بدعم من الأمم المتحدة، مجموعة واسعة النطاق من تدابير الحد من حالات الغش، للتصدي لما يمكن أن يقع من مخالفات، وذلك من قبيل عزل ما يزيد عن ٠٠٠ ٦ من موظفي الاقتراع السابقين وتعزيز تدابير الحد من حالات الغش في مراكز الاقتراع التي شهدت أكبر عدد من المخالفات على مدى الانتخابات الثلاثة الماضية. وفي ٢٣ حزيران/يونيه، علق ممثلي الخاص على عملية فرز المرشحين، فأكد ضرورة الأخذ بنهج شامل وبناء إزاء هذه العملية. كذلك أصدر بيانا صحفياً في ١٢ آب/أغسطس سلط فيه الضوء على العديد من الخطوات الأساسية التي يتعين اتخاذها في الانتخابات المقبلة. ودعا بصفة خاصة اللجنة الانتخابية إلى الإعلان عن قائمة مراكز الاقتراع؛ كما شجع المراقبين (الدوليين والوطنيين) والمرشحين والعناصر الحزبية إلى تسجيل أسمائهم لمراقبة الانتخابات؛ وأدان أعمال العنف الموجهة ضد المرشحين؛ وحث الناخبين على متابعة الحملات الانتخابية والتصويت لمرشحيهم المفضلين في ١٨ أيلول/سبتمبر. واعتمدت اللجنة الانتخابية، بحلول ٤ أيلول/سبتمبر ١٣ مؤسسة محلية و ١٧ مؤسسة دولية لمراقبة الانتخابات، و ١٧ من مؤسسات الإعلام الدولية و ٢٤ مؤسسة إعلامية محلية ووكلاء يمثلون ١٠ أحزاب سياسية. و ٢٢٩ ١ مرشحا. وفي ٤ أيلول/سبتمبر بلغ عدد المراقبين الذين اعتمدتهم اللجنة ٧٢٧ ٢٢٣ مراقباً. واشتمل الدعم الفني المقدم من الأمم المتحدة للانتخابات على التعاون بصفة يومية مع وحدة العملية الميدانية التابعة للجنة الانتخابية المسؤولة عن تحديد مراكز الاقتراع، وتعيين موظفين لتلك المراكز، وتعبئة المواد اللازمة لمراكز الاقتراع وتوزيعها. ويتولى كبير المستشارين الفنيين لشؤون الانتخابات التابع للأمم المتحدة على المستوى الرفيع تزويد رئيس اللجنة الانتخابية وأمانة اللجنة بالإرشاد اللازم فيما يتعلق بالقرارات الحاسمة. ويقوم المستشارون الفنيون بمساعدة الكوادر التنفيذية التابعة للجنة، سواء فيما يتعلق بالمسائل اللوجستية أو الفنية. وكان لهذا الدعم فعاليته حتى الآن، حتى وإن كان أقل ظهورا مقارنة بانتخابات عام ٢٠٠٩، نتيجة لتزايد قدرات السلطات الانتخابية الأفغانية.

١٢ - وتعمل لجنة الشكاوى الانتخابية، بدعم من البرنامج الإنمائي والمؤسسة الدولية للنظم الانتخابية، على تلبية الحاجة إلى إنشاء مكاتب إقليمية للجنة في المقاطعات. فبخلاف ما كان يحدث في الانتخابات السابقة، سيجري في عام ٢٠١٠ الفصل في معظم الشكاوى على صعيد المقاطعات، بينما ستقتصر اللجنة المركزية على النظر في الطعون. ووفقاً لقانون الانتخاب، تعمل لجنة الشكاوى بمثابة المحكم النهائي في عملية فرز المرشحين. وبحلول ٦ أيلول/سبتمبر، كانت اللجنة قد تلقت على صعيد البلد برمته ٥٠٣ ١ شكاوى بشأن مخالفات تتعلق بالحملات الانتخابية وبتقارير تفيد بوقوع بعض أعمال التخويف وانحياز موظفي اللجنة الانتخابية في المقاطعات لبعض المرشحين، وقد تم الفصل في ٣٥٠ تلك

الشكاوى حتى الآن. واضطلعت لجنة الشكاوى ببرنامج لتدريب مفوضيها وموظفيها في المقاطعات كي تكفل توافر القدرات الفنية لديها للوفاء بولايتها. ونظمت اللجنة جولة ثانية من التدريب لصالح ١٠٤ من المفوضين على صعيد المقاطعات وأكثر من ٢٠٠ من موظفي الدعم التابعين لهم، في أثناء الأسبوع الأخير من شهر آب/أغسطس، وركز التدريب على النظام الداخلي التنظيمي ليوم الاقتراع والشكاوى التي تنشأ في أثناء ذلك اليوم ولكن ثبتت صعوبة أن يجري في الفترة الوجيزة المتاحة إنشاء مكاتب في أنحاء البلد للجنة الشكاوى لديها القدرة الكافية للفصل في الشكاوى.

١٣ - ولا تزال الحالة الأمنية تثير القلق وتفرض تحديات هائلة على العملية الانتخابية. وقد أفيد باستشراء عمليات تهديد المرشحين، وبخاصة النساء. فقد قتل حتى ٣٠ آب/أغسطس أربعة مرشحين بينما عثر في هيرات في ٢٩ آب/أغسطس على جثث خمسة من العاملين في الحملات الانتخابية لبعض المرشحات. ويمكن أن يؤدي ضعف الأمن إلى وقوع حالات غش ومخالفات منهجية. وتشمل التدابير المتخذة للتخفيف من المخاطر في الانتخابات البرلمانية المقبلة تنسيق العمل بين اللجنة الانتخابية المستقلة والمؤسسات الأمنية بغرض تقييم الحالة وتحديد القائمة النهائية لمراكز الاقتراع وموعد توزيعها. وقد أدى التأخير في وضع اللمسات الأخيرة على مراكز الاقتراع والإعلان في عام عنها في أثناء الانتخابات الرئاسية لعام ٢٠٠٩ إلى حالة من الاضطراب في صفوف الناخبين، وإلى عجز العناصر الحزبية والعاملين مع المرشحين عن الوصول إلى بعض مناطق الاقتراع في الوقت المناسب، كما أدى في بعض الحالات إلى الغش. وقد اتخذت اللجنة في عام ٢٠١٠ نهجاً استباقيا إزاء عملية وضع قائمة مراكز الاقتراع في صورتها النهائية قبل موعد الاقتراع بكثير، واحتفظت لنفسها بالكلمة الأخيرة في تحديد مراكز الاقتراع التي يمكن، أو لا يمكن، فتحها. وقدمت اللجنة الانتخابية قائمة بأماكن مراكز الاقتراع إلى قوات الأمن الوطني الأفغانية في أيار/مايو. وقدمت قوات الأمن في ٨ آب/أغسطس إلى اللجنة الانتخابية تقييما أمنياً تفصيلياً لكل مركز من مراكز الاقتراع. وقد خلص التقييم إلى إمكان فتح ٨٩٧ ٥ (٨٨ في المائة) مركزاً من مراكز الاقتراع المقترحة البالغ عددها ٨٣٥ ٦ مركزاً، وهو عدد مماثل لعدد مراكز الاقتراع في عام ٢٠٠٩. وقامت بعد ذلك اللجنة الانتخابية بإجراء تقييمها الأمني الخاص بناء على البيانات التي تلقتها من قوات الأمن، وأعلنت عن قائمتها النهائية في ١٨ آب/أغسطس، فذكرت أنه لن يتم فتح ما مجموعه ٩٣٨ مركزا من مراكز الاقتراع (وهو رقم أعلى من الرقم الذي ورد في القائمة التي قدمتها اللجنة في شهر أيار/مايو، وهو ٧٩٧ مركزا). وأكدت اللجنة الانتخابية أنه ما زال من الممكن أن ينخفض هذا الرقم تبعاً للحالة الأمنية، لكنه لن يرتفع، وكان ذلك قرارا شدد ممثلي الخاص على ضرورته بصفة خاصة. وبذلك تكون اللجنة

الانتخابية قد عززت من شفافية العملية، إذ أتاحت للناخبين الفرصة قبل الموعد بفترة كبيرة لمعرفة المكان الذي سيدلون فيه بأصواتهم.

١٤ - غير أن احتمال حرمان بعض الناخبين من التصويت نتيجة للتوزيع الجغرافي لبعض مراكز الاقتراع في مناطق محددة يشكل مصدر قلق بالغ. وقد اتخذت اللجنة الانتخابية تدابير لكفالة أن تكون أقرب مراكز الاقتراع للمراكز التي قررت عدم فتحها مجهزة على النحو المناسب ولديها مزيد من مكاتب الاقتراع اللازمة للناخبين الذين قد يتجهون إليها.

الحالة الأمنية

١٥ - استمرت الحالة الأمنية في التدهور في أجزاء كثيرة من البلد؛ إذ ارتفع العدد الإجمالي للحوادث الأمنية بنسبة ٦٩ في المائة بالمقارنة مع الشهور ذاتها من عام ٢٠٠٩. ويمكن أن يعزى سبب ذلك إلى مجموعة من العوامل، منها رفع مستويات القوات الدولية والزيادة المقابلة في العمليات الأمنية التي تضطلع بها قوات الأمن الوطني الأفغانية، وزيادة أنشطة العناصر المناوئة للحكومة. وشهدت الفترة المشمولة بالتقرير ارتفاعا في عدد الحوادث التي استخدمت فيها أجهزة متفجرة مرتجلة بنسبة ٨٢ في المائة بالمقارنة مع الفترة ذاتها من عام ٢٠٠٩. واستهدف أحد تلك الأجهزة قافلة للبعثة في مقاطعة باروان، مما أسفر عن مقتل ثلاثة من رجال الشرطة المرافقين وسائق. وتضاعف عدد الهجمات الانتحارية المعقدة التي يشارك فيها عدة انتحاريين مقارنة بالفترة السابقة ليصل المعدل إلى أربعة هجمات شهريا واستمرت هذه الهجمات في استهداف دور الضيافة والمكاتب الخاصة بالوكالات الدولية المدنية المعنية بالتنمية. وتؤثر هذه الهجمات سلبا على ثقة السكان في قدرة قوات الأمن الأفغانية والدولية على الحفاظ على سيادة القانون وتقديم الخدمات الاجتماعية الأساسية.

١٦ - وزادت بشدة العناصر المناوئة للحكومة من حملات الاغتيال التي تشنها. فخلال الفترة المشمولة بالتقرير أُفيد عن اغتيال ٢١ شخصا أسبوعيا، بالمقارنة مع سبعة أشخاص أسبوعيا في الفترة السابقة. ولا تزال غالبية الاغتيالات تقع في الجنوب والجنوب الشرقي، مستهدفة في المقام الأول المسؤولين الحكوميين، والمدنيين، وأفراد قوات الأمن الوطني الأفغانية. وقد قتل عشرة أفراد من منظمة غير حكومية إنسانية في مقاطعة بدخشان الجنوبية في طريق عودتهم من مهمة طبية في مطلع آب/أغسطس. وأعلن كل من حركة طالبان والحزب الإسلامي بزعامة قلب الدين حكمتيار المسؤولية عن هذا الهجوم، رغم أن الجناة الحقيقيين لا يزالون في عداد المجهولين.

١٧ - وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٠ بدأت القوة الدولية للمساعدة الأمنية، في إيفاد ٣٤ ٠٠٠ جندي إضافي إلى أفغانستان لدعم قوات الأمن الوطني في جهودها الرامية إلى

تحقيق الاستقرار. وتركز العمليات العسكرية الكبيرة التي تشنها القوات الحكومية والدولية على هلمند وقندهار بهدف إعادة الاستقرار وتمكين المؤسسات الحكومية من تقديم الخدمات.

إصلاح قطاع الأمن

١٨ - تهدف مبادرات الدفاع الأهلية في أنحاء أفغانستان إلى وقف انتشار التمرد والتخفيف من الصعوبات المتعلقة بتجنيد قوات الأمن الوطنية والاحتفاظ بها. وأسدت البعثة المشورة للحكومة والقوة الدولية للمساعدة الأمنية في وضع إطار شامل تندرج ضمنه جميع مبادرات الدفاع الأهلية ويجري الربط بينها وبين جهود إعادة الإدماج. وتلقى ممثلي الخاص ضمانات من الحكومة والقوة الدولية بأن يعكس تجنيدُ وحدات الشرطة المحلية الأفغانية في أنحاء أفغانستان التركيبةَ العرقيةَ والقبلية للبلد. ويهدف التدريب الجاري للمجندين، الذي يضم عنصراً لحقوق الإنسان، إلى كفالة استعدادهم كما ينبغي لإمكانية إدماجهم في قوات الأمن الوطنية. وستكون الشرطة المحلية أيضا ذات طابع دفاعي بحت، وأخيرا، ستخضع تلك الوحدات لقيادة قوات الأمن الوطني الأفغانية وسيطرتها.

١٩ - وتواصل البعثة رصد تطور خطة الانتقال المشتركة بين الحكومة والقوة الدولية للمساعدة الأمنية، التي تهدف إلى تمكين حكومة أفغانستان من مواصلة إحكام سيطرتها على زمام الأمور والقيادة عبر جميع الوظائف الحكومية، وتشمل مجلسا انتقاليا مشتركا بين أفغانستان وحلف الناتو، يشترك في رئاسته مستشار الأمن القومي الأفغاني، وكبير الممثلين المدنيين لحلف الناتو وقائد القوة الدولية، ويتألف من أصحاب المصلحة الرئيسيين الأفغان والمنتمين إلى الناتو/القوة الدولية، ومن ممثلي الخاص بصفة مراقب. وقد أدت البعثة دورا استشاريا في صياغة الخطة، فشجعت بشكل خاص على أن تتواءم الخطوات البارزة التي تحققها في مجال الحوكمة والتنمية مع الأولويات الوطنية الأفغانية. وأُدمج هذا الأمر في الخطة.

السلام وإعادة الإدماج

٢٠ - أصدر الرئيس كرزاي في ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠١٠، مرسوما رئاسيا أعلن فيه رسميا عن بدء برنامج تحقيق السلام والمصالحة وإعادة الإدماج. وبموجب هذا المرسوم، الذي جاء منسجما مع بيان مؤتمر لندن وصدر عقب موافقة مجلس جيرغا الاستشاري للسلام التابع للبرنامج الأفغاني لتحقيق السلام وإعادة الإدماج، عُيِّن المستشار الرئاسي معصوم ستانيكزاي لقيادة الأمانة العامة المشتركة للبرنامج. وطلب المرسوم أيضا إنشاء لجنة للرقابة المالية لدعم تأسيس صندوق استئماني للسلام وإعادة الإدماج. وعقدت اللجنة في

٢٧ تموز/يوليه برئاسة وزير المالية، عمر زاخيلوال، اجتماعها الافتتاحي الذي أضفت الحكومة والجهات المانحة خلاله الطابع الرسمي على اتفاق بشأن الآليات المالية التي ستُستخدم لإنشاء صندوق استئماني للسلام وإعادة الإدماج. وكذلك أنشأ مرسوم رئاسي صدر في ٥ حزيران/يونيه لجنة للإفراج عن المحتجزين، من أجل استعراض حالات المتمردين المشبوهين الذين احتجزوا دون وجود دليل أو تهمة. وتشكل اللجنة جزءا من الجهود التي تبذلها الحكومة لتعزيز النوايا الحسنة والثقة في سعيها إلى إشراك المعارضة المسلحة في العملية السياسية.

٢١ - وقد أنشئ في ٤ أيلول/سبتمبر المجلس الأعلى للسلام، الذي سيتولى توجيه ودعم الجهود التي تبذلها الحكومة للاستفادة من النتائج التي يخلص إليها مجلس جيرغا الاستشاري للسلام. وقد دعا ممثلي الخاص إلى أن يكون هناك تمثيل واسع للجماعات الدينية والعرقية وجامعات المجتمع المدني، بما في ذلك النساء. ومن المنتظر أن يشارك في رئاسة اللجنة الفرعية الخاصة للسلام وإعادة الإدماج، وهي الآلية الرئيسية للتنسيق مع المانحين التي ستقدم توصيات استراتيجية إلى البرنامج.

٢٢ - وزار أفغانستان في حزيران/يونيه فريق الرصد العامل تحت توجيه اللجنة المنشأة عملا بقرار مجلس الأمن ١٢٦٧ (١٩٩٩). وأنهت اللجنة، في ٣٠ تموز/يوليه ٢٠١٠، استعراض قائمتها الموحدة التي تضم أسماء من تشملهم التدابير الجزائية المتخذة عملا بقرار لجنة مجلس الأمن ١٨٢٢ (٢٠٠٨) من أفراد وكيانات. وخلصت اللجنة إلى أنه من بين الأشخاص المدرجة أسماؤهم على قائمتها الموحدة، والبالغ عددهم ٤٨٨ شخصا، هناك ٤٤٣ شخصا (منهم ١٣٢ شخصا مرتبطا بحركة الطالبان) لا يزالون خاضعين للجزاءات، بينما شطب من القائمة، نتيجة للاستعراض ١٤٥ اسماً منها ١٠ أسماء كان أصحابها يرتبطون سابقا بحركة الطالبان. وكذلك وافقت اللجنة في ١٩ تموز/يوليه على أن يضاف إلى القائمة أسماء ثلاثة أفراد أفغانيين مشاركين في جمع الأموال لصالح حركة طالبان. وعلى وجه العموم جرى الترحيب برفع الأسماء من القائمة والإشادة بذلك كخطوة عملية لتيسير تحقيق برنامج السلام والمصالحة. غير أن ممثلا عن اللجنة الأفغانية المستقلة المعنية بحقوق الإنسان وصف الإعلان في مقابلة تلفزيونية بأنه مثير للقلق، وذهب إلى أن عملية الشطب قد تؤدي إلى إفلات من يدعى ارتكابهم جرائم حرب من العقاب.

التعاون الإقليمي

٢٣ - واصلت حكومة أفغانستان حوارها وتعاونها مع البلدان المجاورة. وأكدت المحادثات الثنائية التي جرت في إسلام أباد بين وزير الخارجية الأفغاني، زلماي رسول، ووزير خارجية

باكستان، مخدوم شاه محمود قريشي، يومي ٢٤ و ٢٥ حزيران/يونيه وجود رغبة لدى الجانبين في بذل مزيد من الجهود المشتركة للتصدي للمخاوف الأمنية وتعزيز التعاون الاقتصادي. وفي ١٨ تموز/يوليه أضفت الحكومتان اللمسات النهائية على مفاوضاتهما المستفيضة بشأن اتفاق أفغانستان – باكستان للتجارة العابرة. وستقوم السلطات القضائية المختصة الآن باستعراض الاتفاق، الذي يلزم لتحقيق الإمكانات الاقتصادية الكاملة لكلا البلدين، قبل عرضه على برلماني البلدين للتصديق عليه.

٢٤ – وواصل ممثلي الخاص دعم المبادرات الإقليمية والبرامج التعاونية من خلال مساعيه الحميدة، ولا سيما من خلال مبادرة كابل المتعلقة بطريق الحرير، التي يشارك في رئاستها مع وزارة الخارجية، والتي يحضر اجتماعاتها ممثلون من بلدان المنطقة الأعم. وتساعد المبادرة على إيجاد قدر كبير من الاهتمام والتعاون في المجالات الرئيسية التي يمكن فيها اتخاذ خطوات ملموسة لمعالجة المسائل الإقليمية. وعُقِد الاجتماع الثالث لمبادرة كابل المتعلقة بطريق الحرير في ١١ تموز/يوليه، وركّز الاجتماع على التعاون الإقليمي في مجال مكافحة المخدرات. واستعرض المشاركون المبادرات القائمة وبدأوا في تحديد الثغرات. واتفقوا أيضا على مبدأ تقاسم المسؤولية وأعربوا عن دعمهم للاستراتيجية الوطنية لمكافحة المخدرات التي تأخذ بها حكومة أفغانستان.

٢٥ – واستضافت وزارة الخارجية الأفغانية مؤتمرا إقليميا لممثلين من الهيئات الإقليمية عشية مؤتمر كابل. وشملت تلك الهيئات منظمة التعاون الاقتصادي، ومنظمة المؤتمر الإسلامي، ومنظمة شنغهاي للتعاون، ورابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي، والبنك الإسلامي للتنمية، وكان الهدف من المؤتمر هو مناقشة مسألة إنشاء آلية للتعاون بغية النهوض بالتعاون الإقليمي. ووافق المشاركون على إنشاء فريق أساسي رفيع المستوى مؤلف من الهيئات الإقليمية الرئيسية، يضطلع بالمسؤوليات التالية: (أ) كفالة التنسيق الرفيع المستوى للعنصر الأفغاني في أطر التعاون الإقليمي فيما بين الدول الأعضاء؛ (ب) توفير الدعم السياسي من جانب البلدان الأعضاء لكفالة التخلص على وجه السرعة من العراقيل الفنية؛ (ج) حشد موارد كافية للوفاء بالالتزامات والتوصيات البرنامجية. وشاركت البعثة في الاجتماع كما ستقوم بدعم الفريق الأساسي الرفيع المستوى.

٢٦ – وشارك الرئيس كرزاي في اجتماع القمة الثلاثي الرابع لرؤساء أفغانستان وجمهورية إيران الإسلامية وطاجيكستان، الذي عقد في طهران في ٥ آب/أغسطس. واتفق القادة على تعزيز المشاريع الاستراتيجية المشتركة لبناء السكك الحديدية والطرق، ومحطات توليد الطاقة الكهربائية وخطوط نقل الطاقة بين طاجكستان وجمهورية إيران الإسلامية عبر أفغانستان،

وأعلنوا عن إنشاء لجان مشتركة لوضع استراتيجيات للتعاون الثلاثي على الأجل القصير والمتوسط والطويل. وعُقدت قمة رباعية في ١٨ آب/أغسطس في سوتشي، الاتحاد الروسي، بدعوة من الرئيس ديمتري أ. ميدفيديف. والتقى الرئيس كرزاي والرئيس آصف علي الباكستاني زرداري والرئيس الطاجيكي إيمومالي رحمون بالرئيس ميدفيديف لمناقشة مجالات التركيز والتعاون ذات الأولوية من أجل دفع التنمية الاقتصادية والاستقرار في المنطقة.

٢٧ - وعُقدت اجتماعات أخرى ذات صلة في مجال التعاون الإقليمي خلال الفترة المشمولة بالتقرير، منها اجتماعات بشأن المسائل المتصلة بالجرائم ومكافحة المخدرات وإدارة الحدود، بحضور مسؤولين كبار من أفغانستان والبلدان المجاورة. وشملت هذه الاجتماعات حلقة عمل اشترك في تنظيمها منظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، بشأن التعاون الدولي في المسائل الجنائية (أستانة، ٢٠-٢٢ تموز/يوليه)، والاجتماع الأول لرؤساء شرطة مكافحة المخدرات في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي (طهران ٢ و ٣ آب/أغسطس)، والاجتماع الرابع لكبار مسؤولي المبادرة الثلاثية الذي عُقد في ٣ آب/أغسطس في إطار استراتيجية قوس قزح الخاصة بالمكتب. وفضلا عن ذلك، جرت جولة جديدة من العمليات المشتركة في ٢ آب/أغسطس بين القوات الأفغانية والقوات الإيرانية وبين القوات الأفغانية والقوات الباكستانية، وأسفرت العمليات عن ضبط كميات كبيرة من المخدرات غير المشروعة، منها ما يزيد عن ٨٠ كيلو غراما من الهيروين، و ١٣ كيلو غراما من الأفيون و ٥٥ كيلو غراما من الحشيش، كما أسفرت عن توقيف أكثر من ١٥ مهربا.

ثالثا - الانتقال إلى قيادة أفغانية أوسع

٢٨ - كان الحدث الرئيسي أثناء الفترة المشمولة بالتقرير هو عقد مؤتمر كابل في ٢٠ تموز/يوليه، وشاركت الأمم المتحدة الحكومة في رئاسة المؤتمر وقد برهن المؤتمر، الذي حضره ممثلون عن ٦١ بلداً و ١٤ منظمة دولية، على إرادة الأفغانيين وقدرتهم المتزايدة على الاضطلاع بالقيادة وتسلم زمام مستقبلهم بصورة كاملة. وتشمل عملية كابل في صلبها التزاماً مزدوجاً يتمثل في الالتزام المتجدد من جانب الحكومة نحو الشعب الأفغاني بتحسين الأمن والحوكمة والفرص الاقتصادية، والتعهد المناظر من جانب المجتمع الدولي نحو أفغانستان بحشد موارده وأنشطته لدعم الانتقال إلى قيادة أفغانية فعالة وخاضعة للمساءلة. وعكس البيان الصادر عن المؤتمر هذه الشراكة وحدد الخطوات الملموسة المطلوبة لتحقيق هذه الالتزامات المتبادلة.

٢٩ - واستناداً إلى مؤتمر لندن الذي عقد في كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، عرضت الحكومة في مؤتمر كابل خريطة طريق شاملة لبلوغ أهدافها تضم ٢٣ برنامجاً وطنياً ذا أولوية لدفع عجلة التقدم في مجال الأمن، والتنمية الاجتماعية والاقتصادية، والحوكمة وسيادة القانون، ويشمل ذلك إصلاحات لتحسين الإدارة والمساءلة في مجال المالية العامة، والحد من انتشار الفساد. ودعماً لهذه التعهدات، أعرب المشاركون الدوليون عن استعدادهم لحشد مساعداتهم الإنمائية تدريجياً لدعم البرامج الوطنية ذات الأولوية، وحددوا كهدف لهم أن يجري خلال العامين المقبلين حشد ٨٠ في المائة من المطلوب. كذلك أعاد المجتمع الدولي تأكيد دعمه لتوجيه ٥٠ في المائة على الأقل من مساعداته عبر الميزانية الأساسية للحكومة في الإطار الزمني نفسه. وتماشياً مع مبادئ باريس المتعلقة بفعالية المعونة، وافقت الجهات المانحة على العمل مع الحكومة من أجل تحسين الإجراءات الأفغانية المتعلقة بالمشتريات والعقود الدولية، وزيادة فعالية المساعدات المقدَّمة خارج ميزانية الحكومة.

٣٠ - وبدأت الحكومة بداية واعدة نحو المضي قدما بعملية كابل. فأولاً، شرعت الحكومة في وضع تفاصيل البرامج الوطنية ذات الأولوية مع التركيز على تحديد الأهداف القصيرة الأجل (٣-٦ أشهر) والمتوسطة الأجل (٦ أشهر إلى ١٢ شهراً). وثانياً، تتخذ الحكومة حالياً خطوات لتعزيز الإدارة والتنظيم في مجال المالية العامة عن طريق التقييمات المشتركة لقدرات الوزارات التنفيذية الأربع عشرة المسؤولة عن القدر الأكبر من النفقات الإنمائية. وستُعالج الثغرات التي تم تحديدها فيما يتعلق بالقدرات والتنفيذ من خلال تقديم المزيد من المساعدة التقنية عبر البرنامج المدني للمساعدة التقنية ومن خلال التدريب وبناء القدرات في مجال الشراء. وثالثاً، التزمت الحكومة بالاستمرار في التعاون بين الوزارات وفي الإشراف الحكومي على تقدم عملية كابل وبمواصلة تعزيز إجراءات التعاون والإشراف. وسيظل النهج القائم على المجموعات، الذي ينظم الوزارات ضمن مجموعات مواضيعية وفقاً لأولويات الحكومة في مجالي الأمن والتنمية مع وضع كل مجموعة تحت قيادة إحدى الوزارات، يشكل إطار تنفيذ برنامج التنمية المحدد الأولويات، ولكن سيجري صقله لزيادة تركيزه واشتماله للجميع إلى الحد الأقصى. رابعاً، أولت الحكومة أهمية كبرى لتنفيذ الآليات العملية لتعزيز اتساق المعونة. ويتمثل الغرض من ”الدليل التشغيلي: معايير من أجل التمويل الفعال للتنمية من خارج الميزانية“ في كفالة تواؤم جميع مشاريع الجهات المانحة مع أولويات الحكومة عن طريق عملية تشاورية واتفاق تمويلي. وسيتيح ذلك للحكومة رصد تلك الأنشطة التي تجري خارج ميزانية الحكومة أو الصناديق الاستئمانية وتتبعها والإبلاغ عنها في إطار الاستعراض المالي الذي تجريه بصفة منتظمة للجهات المانحة. وستعمل الحكومة مع الشركاء في الأشهر

المقبلة على وضع ترتيبات مفتوحة وكفؤة من أجل التشاور والتصديق على الأنشطة التي تضطلع بها الجهات المانحة.

٣١ - وفي البيان الصادر عن المؤتمر، اتفق كل من الحكومة والشركاء الدوليين إقراراً بالحاجة إلى آلية لرصد عملية كابل تخضع للمساءلة من الجانبين وتتسم بالفعالية، على تعزيز المجلس المشترك للتنسيق والرصد الذي يشارك في رئاسته وزير المالية وممثلي الخاص. واشترك الرئيسان المشاركان، بالتشاور مع أعضاء المجلس، في تحديد عدد من الخطوات العملية، منها عقد اجتماعات للمجلس كل أربعة أشهر لتقييم التقدم المحرز وتحديد الثغرات وتذليل العقبات التي تعترض سبيل التنفيذ. وستكون كفالة الاتساق العام في جميع برامج الأمن والحوكمة والتنمية من المهام الإشرافية الهامة التي يؤديها المجلس. وستتطلب هذه الاجتماعات تحضيراً فعالاً لا غنى فيه عن المشاركة النشطة للجان الدائمة الثلاث المعنية بالأمن والتنمية الاجتماعية - الاقتصادية والحوكمة. وقد اقترحت الحكومة والبعثة تحقيق التواؤم على نحو أوثق بين اللجان الدائمة والمجموعات المذكورة بطرق منها مشاركة قادة المجموعات في رئاسة اللجان الدائمة المعنية. ومن المتوقع أن يعقد في وقت لاحق خلال شهر تشرين الثاني/نوفمبر أول اجتماع للمجلس المشترك منذ مؤتمر كابل، وأن يسبقه اجتماع واحد على الأقل للجان الدائمة كل في مجالها المواضيعي.

رابعا - اتساق المعونة

٣٢ - تلتزم البعثة بدعم مبادرات الحكومة من أجل تحقيق قدر أكبر من اتساق المعونة وفعاليتها، وكذلك الوقوف وراء أولويات الحكومة. وبالتالي، ستقوم البعثة بتيسير برنامج متسق بقيادة أفغانية في مجال الأمن والحوكمة والتنمية. وتستهدف الجهود المشتركة الجارية مع الحكومة لتعزيز المجلس المشترك للتنسيق والرصد توفير الإطار المتين المطلوب. وتواصل البعثة تعاونها الوثيق مع شركائها لتحسين عمل المجموعات، واللجان الدائمة وآليات التنسيق المعنية الأخرى، ولتعزيز رصد قرارات المجلس وتقييمها. وتواصل البعثة وممثلي الخاص العمل عن كثب مع جميع الجهات المعنية الدولية، بما في ذلك الممثل الخاص للاتحاد الأوروبي وكبير الممثلين المدنيين للناتو، من أجل دفع عملية الانتقال إلى قيادة أفغانية أوسع.

٣٣ - ويعتبر إصلاح القضاء من العناصر الهامة في برنامج الحوكمة، وتواصل البعثة العمل مع المؤسسات القضائية الأفغانية والجهات المانحة بشأن إعداد خطة عمل خاصة بالعدالة مدتها ستة أشهر من أجل تعزيز المؤسسات القضائية، وسبل الاحتكام إلى القضاء، وإقامة الروابط بين النظم الرسمية وغير الرسمية، والعدالة الانتقالية. وتدعم البعثة أيضاً تعيين واختيار

أعضاء لجنة الرصد والتقييم التابعة للمكتب الأعلى للرقابة المنشأة حديثاً في إطار استراتيجية الحكومة لمكافحة الفساد.

٣٤ - وتتطلب الالتزامات التي تعهد بها المجتمع الدولي في لندن وكابل لتوجيه المساعدة عبر الميزانية الأساسية اتخاذ خطوات مؤقتة، منها زيادة التمويل عن طريق الصندوق الاستئماني لتعمير أفغانستان، وغيره من آليات التمويل المشتركة، وتنفيذ المبادئ التوجيهية التشغيلية لتمويل التنمية من خارج الميزانية، والانفتاح في مجال التعاقد من الباطن والشراء. وتواصل البعثة عقد اجتماعات أسبوعية تنسيقية للجهات المانحة من أجل تشجيع هذه الجهات على المضي قدماً في تنفيذ ''الدليل التشغيلي: معايير من أجل التمويل الفعال للتنمية من خارج الميزانية''.

٣٥ - وتشكل عملية كابل برنامجاً وطنياً لا يمكن أن يكتب له النجاح ما لم ينفذ محلياً على نطاق البلد بأكمله. وتقوم البعثة حالياً، باعتبارها تشارك مديرية الحكم المحلي المستقلة في رئاسة فرقة العمل دون الوطنية للحوكمة، بدعم مواءمة السياسات وخطط العمل القائمة على الصعيد دون الوطني مع البرامج الوطنية الستة ذات الأولوية، بما فيها صندوق أداء حكام المقاطعات، وإدارة البلديات وبناء قدراتها. وبناء على ذلك، اشتركت بعض الجهات المانحة في تمويل هذه البرامج ذات الأولوية. وتدعم المكاتب الميدانية للبعثة الجهود الرامية إلى تحسين التنسيق بين المسؤولين على الصعيد المحلي وصعيد المقاطعات في غرب أفغانستان عن طريق تنظيم حلقات عمل في شراكة مع مديرية الحكم المحلي المستقلة، التي يمولها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وتساعد المكاتب الميدانية أيضاً المسؤولين المنتخبين والمعينين في استعراض الخطط الإنمائية للمقاطعات وتحديد أولوياتها، وفي تيسير عمل الشركاء في الميدان من أجل توجيه أنشطتهم نحو دعم الحاجات التي تم تحديدها. وعلى الرغم من أن التشديد الحالي على تعزيز قدرة الوزارات المختصة التنفيذية أمر جدير بالثناء، فمن المهم أن تصحب الجهود المبذولة في كابل جهود لبناء القدرات على صعيدي المقاطعات والمناطق. وتقدم المكاتب الميدانية للبعثة الدعم للأفرقة العاملة المعنية ببناء القدرات على مستوى المقاطعات بقيادة لجنة الخدمة المدنية لتكفل لها القدرة على الإشراف بفعالية على العديد من برامج التدريب التي يجري حاليا تنفيذها على صعيد المقاطعات. فعلى سبيل المثال ساعدت حلقة عمل عقدتها البعثة في مقاطعة كابيسا بشأن مشاريع التنفيذ السريع أفراد الفريق العامل في هذه المقاطعة على إدراك أهمية وضع تقييم على مستوى المقاطعات للاحتياجات القائمة في مجال بناء القدرات وبناء ثقتهم في قدرتهم على أداء مهامهم والاضطلاع بأدوارهم.

٣٦ - ولن يكتب لعملية كابل النجاح ما لم تشمل جميع فئات المجتمع الأفغاني. وتواصل البعثة الدعوة إلى مشاركة المجتمع المدني الأفغاني واللجنة الأفغانية المستقلة المعنية بحقوق الإنسان والقطاع الخاص في تنفيذ الالتزامات التي تم التعهد بها في مؤتمر كابل وتقديم الدعم لها. ويندرج العمل مع الممثلين الأفغانيين غير الحكوميين بشأن وضع خطط العمل القائمة على مجموعات ومشاركة المجتمع المدني في المجلس المشترك للتنسيق والرصد ضمن السبل العملية التي تمكّن الأطراف المؤثرة من دعم الحكومة الأفغانية في تنفيذ الالتزامات التي تعهدت بها للشعب الأفغاني. ولتعزيز سياسة الشمول التي تتسم بها عملية كابل، دعت البعثة إلى حضور ممثلي اللجنة الأفغانية المستقلة المعنية بحقوق الإنسان والمجتمع المدني، بصفة مراقبين، اجتماع المجلس المشترك للتنسيق والرصد الذي عقد في ٨ تموز/يوليه وأعد لمؤتمر كابل، ودعمت هذا الحضور، كما دعت إلى حضور ممثلي المجتمع المدني المؤتمر نفسه. واجتمع نائب ممثلي الخاص، إلى جانب ذلك، بمندوبات الشبكات النسائية الأفغانية وتولى تيسير عدد من الاجتماعات بين الحكومة ومنظمات المجتمع المدني، اتفق نتيجة لها على أن تتحدث خلال المؤتمر ممثلتان للمجتمع المدني. وفي وقت لاحق، بحثت اجتماعات ثنائية عقدتها البعثة وسبع من شبكات المجتمع المدني في الكيفية التي يمكن بها للمجتمع المدني تحسين مشاركته في تصميم البرامج الوطنية ذات الأولوية وتنفيذها ورصدها عقب انتهاء المؤتمر.

خامسا - المساعدة الإنسانية والتعمير والتنمية

٣٧ - ظل ضمان إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية يمثل تحدياً خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واستمر الصراع وانعدام الأمن القائمان في الحد من وجود وكالات المعونة في أنحاء البلاد ومن الأنشطة التي تضطلع بها. واستمرت الهجمات التي تُشَن ضد العاملين في مجال الإغاثة، مما يمثل اتجاهاً مثيراً للقلق ويعوق إيصال المساعدة الإنسانية.

٣٨ - وتلقّى صندوق مواجهة الطوارئ، الذي أنشئ في شباط/فبراير ٢٠١٠ يديره مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (انظر A/64/872-S/2010/318)، حتى الوقت الحالي تبرعات معلنة يبلغ مجموعها ٢٥٠ ٥٧٢ ٤ دولارا من دولارات الولايات المتحدة، وصُرِفَ منها مبلغ ٥٩٢ ٠٠٨ ١ دولارا من دولارات الولايات المتحدة. وجرى تخصيص مبلغ ٦٣٨ ٨٦٣ ٢ دولارا من دولارات الولايات المتحدة استجابةً لزلزال سامانغان الذي وقع في ٢٠ نيسان/أبريل ٢٠١٠ ولحالات طوارئ محلية أخرى.

٣٩ - وأدى هطول الأمطار الغزيرة في بداية شهر آب/أغسطس ٢٠١٠ إلى وقوع فيضانات سريعة أثرت على تسع مقاطعات في أفغانستان. وأفادت الهيئة الوطنية الأفغانية لإدارة الكوارث بأن حوالي ٠٠٠ ٢٠٠ شخص تضرروا منها. وقدمت الهيئة، بدعم من

الوكالات الإنسانية، مساعدات إنسانية في جميع المقاطعات التسع التي تضررت. وفي حين أنه جرى تغطية غالبية الاحتياجات الفورية للسكان، يبقى توفير المواد المتعلقة بمعالجة الطوارئ أمراً ضرورياً.

٤٠ - ووقعت في المقاطعات الجنوبية في هلمند وقندهار غالبية حالات التشريد الناتجة عن النزاع الأخير. واستمرت وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، بالعمل مع النظراء المحليين، في مساعدة المشردين داخلياً في لشكركاه بمقاطعة هلمند.

٤١ - وقد عاد طوعاً ما مجموعه ١٤٥ ٩٧ لاجئاً أفغانياً بمساعدة المفوضية حتى الآن في عام ٢٠١٠، من بينهم ٥٨٣ ٩١ لاجئاً من باكستان منذ استئناف جهود الإعادة إلى الوطن في ٢٢ آذار/مارس، و ٥١٥ ٥ شخصاً من جمهورية إيران الإسلامية في الفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ١٥ آب/أغسطس. وتتوقع حكومة أفغانستان والمفوضية أن يبلغ عدد من يجري إعادتهم إلى الوطن عام ٢٠١٠ ضعف العدد في عام ٢٠٠٩.

٤٢ - ويواصل برنامج الأغذية العالمي توفير التغذية والمساعدات الغذائية للفئات الأكثر ضعفاً. وقدم البرنامج خلال الفترة المشمولة بالتقرير البسكويت الغني بالطاقة ووجبات المدارس لـ ٩٨٠ ٨٧٧ طفلاً. وتلقّى الأغذية التكميلية ٢٠٠ ١٠ مريض بالسل وما يزيد على ٠٨٠ ٢ من الحوامل أو المرضعات والأطفال دون سن الخامسة. وتلقّى ما مجموعه ٣٦٥ ١٩ شخصاً، أغلبهم من النساء، تدريباً على المهارات.

٤٣ - وما زال برنامج الإدارة الأهلية لسوء التغذية الحاد مستمراً في ١١ مقاطعة، واشترك ٥٣١ ٦ طفلاً في البرنامج منذ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠. ولا يُكمِل ما يقرب من ٢٠ في المائة من حديثي الولادة الأفغان التحصين الروتيني في عامهم الأول. وأطلقت وزارة الصحة العامة، بالاشتراك مع صندوق الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) ومنظمة الصحة العالمية، أول حملة لأسبوع صحة الطفل في ٢٥ من المناطق الـ ٣٨ التي تقل فيها النسبة المئوية لتغطية التحصين عن ٥٠ في المائة في تموز/يوليه وآب/أغسطس. وشاركت اليونيسيف في ثلاث جولات من أيام التحصين ضد شلل الأطفال على الصعيدين الوطني ودون الوطني في مناطق الشمال الشرقي، والشرق، والجنوب الشرقي خلال الفترة المشمولة بالتقرير. واستهدفت هذه الحملات ٧٩٧ ٤٣٧ ٤ شخصاً بالرغم من الظروف الأمنية الصعبة. وما زالت العدوى بمرض شلل الأطفال تمثل مدعاة خطيرة للقلق، ويسهل انتقالها عن طريق حركة السكان المستمرة بين أفغانستان وباكستان.

٤٤ - وافتُتِحَت خمسة مراكز تدريب لصحة الأم في شهر حزيران/يونيه في كابل ومزار الشريف ونانغارهار وقندهار وهيرات. وأُنشئت دور للأمهات في قندهار وبدخشان وكونار ولغمان وباميان وهيرات.

٤٥ - والتزمت وزارة التعليم في خطتها الاستراتيجية الوطنية الجديدة للتعليم بتحقيق معدلات لمحو الأمية تبلغ ٧٥ في المائة بحلول عام ٢٠٢٠. وتدعم منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) هذا الهدف من خلال برامج لمحو الأمية مدتها تسعة أشهر. وفي الفترة من أيار/مايو إلى تموز/يوليه ٢٠١٠، أكمل البرنامج ما يقرب من ٠٠٠ ٩٠ من الشباب والكبار في القرى (٦٠ في المائة منهم من النساء) في ٤٧ منطقة.

٤٦ - واشتركت وزارة مكافحة المخدرات، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، والبعثة في ٢١ حزيران/يونيه في إطلاق استقصاء عام ٢٠٠٩ عن تعاطي المخدرات في أفغانستان. وتشير التقديرات الواردة في التقرير إلى أن ما يقرب من ٠٠٠ ٩٤٠ من الأفغان الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ٦٤ عاماً يتعاطون المخدرات بانتظام و/أو يعانون من مشاكل بسبب التعاطي. وازداد معدل تعاطي الأفيون بنسبة ٥٣ في المائة وتعاطي الهيروين بنسبة ١٤٠ في المائة منذ إجراء الاستقصاء الأخير في عام ٢٠٠٥. وأشار الاستقصاء أيضاً إلى أنه لم يتلق سوى ١١ في المائة من متعاطي المخدرات أي شكل من أشكال العلاج أو التدخل، حيث إنه يتعذر في حدود القدرات المتاحة الحالية علاج أكثر من ٥٠٠ ١٠ شخص سنوياً. ويبقى حوالي ٠٠٠ ٧٨٠ من متعاطي المخدرات بانتظار الحصول على علاج. واحتفل الرئيس كرزاي باليوم الدولي لمكافحة إساءة استعمال المخدرات والاتجار غير المشروع بها في ٢٦ حزيران/يونيه، موجها بذلك رسالة قوية تفيد بدعمه للجهود الرامية إلى مكافحة المخدرات. وتحققت الوزارة ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة من إزالة ما مجموعه ٣١٦ ٢ هكتاراً من حقول الخشخاش في ١١ مقاطعة، هي: بدخشان وفرح وهلمند وهيرات وكابل وكابيسا ولغمان ونانغارهار ونمروز وتخار وأوروزغان، لكن حالة عدم الاستقرار استمرت في عرقلة حملات الإزالة في الجنوب والجنوب الغربي.

٤٧ - وشهد شهر تموز/يوليه أعلى ارتفاع لأسعار الأفيون على مدى السنوات الخمس الماضية، وذلك بسبب رواج تكهنات تتعلق بانعدام الأمن والقيام بعمليات عسكرية، وتفشي مرض الأفيون. ويوقف هذا الاتجاه الانخفاض المطرد في الأسعار على مدى السنوات الأخيرة، وينتظر أن يؤدي إلى زيادة في الأسطح المزروعة (أي زيادة المساحات المتاحة) وفي نهاية المطاف إلى خسارة مقاطعة أو أكثر من المقاطعات الخالية من الأفيون في عام ٢٠١١.

وستتطلب تدابير التخفيف تعزيز الأنشطة الوطنية وتقديم المساعدة الدولية لإطلاق حملات سابقة للزراعة وتوفير موارد بديلة للرزق.

٤٨ - وأُحرِز تقدم نحو إصدار مراسيم بإزالة الألغام والمتفجرات الموجودة في منجم أيناك للنحاس، وهو أمر يُتَوقَّع أن يتيح عدداً كبيراً من فرص العمل ويعزز الاقتصاد الأفغاني. وانتهى العمل في أول منطقة تقرر إزالة الألغام فيها بنسبة ٨٠ في المائة، وسيجري تسليمها إلى وزارة المناجم في غضون أشهر قليلة. وسيسمح اتفاق عبر الحدود مبرَم بين أفغانستان وطاجيكستان المجال بإزالة الألغام في مناطق نائية من بدخشان، ويعزز تنمية المجتمعات الريفية الفقيرة.

سادسا - حقوق الإنسان

٤٩ - أكد تقرير منتصف العام، الذي أصدرته البعثة في ١٠ آب/أغسطس بشأن حماية المدنيين في النزاع المسلح في أفغانستان، تزايد التكلفة البشرية للنزاع الدائر. فقد وثَّقَت البعثة ٣ ٢٦٨ حالة من الخسائر في صفوف المدنيين متعلقة بالنزاع (بما فيها وفيات و/أو إصابات المدنيين الأفغان) في الفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٠، بارتفاع نسبته ٣١ في المائة مقارنة بالأشهر الستة الأولى من عام ٢٠٠٩. وكانت العناصر المناوئة للحكومة مسؤولة عن ٢ ٤٧٧ حالة من الخسائر البشرية، بزيادة قدرها ٥٣ في المائة عن نفس الفترة من عام ٢٠٠٩. وانخفضت الخسائر البشرية المنسوبة إلى القوات الموالية للحكومة بنسبة ٣٠ في المائة خلال الفترة نفسها، إذ بلغت ٣٨٦ حالة، وذلك نتيجة حدوث انخفاض كبير في الوفيات والإصابات الناجمة عن الهجمات الجوية.

٥٠ - واستخدمت العناصر المناوئة للحكومة عدداً أكبر من الأجهزة المتفجرة المرتجلة الأكبر حجماً والأكثر تطوراً في أنحاء البلد، وكانت تلك الأجهزة السبب وراء ٢٩ في المائة من مجموع عدد القتلى من المدنيين في الأشهر الستة الأولى من عام ٢٠١٠. وعلاوة على ذلك، ارتفع عدد المدنيين الذين تم اغتيالهم أو إعدامهم بيد العناصر المناوئة للحكومة بنسبة تزيد عن ٩٥ في المائة، وشمل ذلك عمليات إعدام علنية لأطفال. وكانت الهجمات الجوية هي الأكثر ضرراً بين تكتيكات القوات الموالية للحكومة، حيث تسببت في ٣١ في المائة من مجموع الوفيات التي وقعت في صفوف المدنيين ونسبت إلى تلك القوات. بيد أن نسبة القتلى من المدنيين نتيجة الغارات الجوية التي تشنها القوات الموالية للحكومة انخفضت بمقدار ٦٤ في المائة عنها في نفس الفترة من عام ٢٠٠٩، مما يعكس تنفيذ التوجيهات التكتيكية للقوة الدولية للمساعدة الأمنية، التي تضع قيوداً على شن الضربات الجوية وغيرها من التدابير المتخذة في محاولة لتقليل الخسائر بين المدنيين.

٥١ - وتبيِّن النتائج التي توصل إليها التقرير أيضاً أن الأطفال والنساء الأفغان يتحملون وطأة النزاع على نحو متزايد. وارتفعت الخسائر البشرية بين صفوف النساء بنسبة ٦ في المائة، وقفزت بين صفوف الأطفال بمقدار ٥٥ في المائة عن عام ٢٠٠٩. وتسببت الأجهزة المتفجرة المرتجلة والهجمات الانتحارية التي تشنها العناصر المناوئة للحكومة في غالبية الخسائر التي وقعت في صفوف النساء والأطفال، والتي شملت ٧٤ طفلاً، بزيادة قدرها ١٥٥ في المائة عن الفترة نفسها من عام ٢٠٠٩.

٥٢ - ودعمت البعثة وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة بنشاط مشاركة المجتمع المدني، والجماعات النسائية، واللجنة الأفغانية المستقلة المعنية بحقوق الإنسان، في مؤتمر كابل. وساعدت البعثة في تنسيق لقاء لمدة يومين في ١٧و ١٨ تموز/يوليه، ضم ما يقرب من ٢٠٠ امرأة من أنحاء أفغانستان، لتحديد القضايا ذات الأولوية بالنسبة للمرأة في المؤتمر. وأكد المشاركون من المجتمع المدني واللجنة أثناء المؤتمر أنه لا ينبغي في عملية السلام والمصالحة الجارية التفريط في حقوق المرأة وحقوق الإنسان، ودعوا إلى إنفاذ تشريعات تدعم حقوق المرأة. ودعا البيان الصادر عن المؤتمر إلى إشراك المجتمع المدني الأفغاني واللجنة الأفغانية المستقلة المعنية بحقوق الإنسان في تنفيذ برنامج حقوق الإنسان والمسؤوليات المدنية ذي الأولوية الوطنية. والتقت اللجنة منذ ذلك الحين بالوزارات التنفيذية وبجهات المجتمع المدني لوضع خطة للأنشطة مدتها ستة أشهر لتنفيذ البرنامج تتضمن تعزيز وحدة دعم حقوق الإنسان في وزارة العدل. وقدمت اللجنة في ٢١ آب/أغسطس خطة للأنشطة مدتها ستة أشهر إلى وزارة المالية ومكتب الرئيس للموافقة عليها.

٥٣ - وتقوم البعثة برصد أنشطة لجنة الإفراج عن المعتقلين السابق ذكرها التي أنشأتها حكومة أفغانستان عقب انعقاد مجلس السلام في حزيران/يونيه لاستعراض حالات المتمردين المشتبه فيهم المعتقلين دون أدلة أو تهمة. وأكدت البعثة أهمية استناد قرارات الإفراج إلى أسس قانونية بحتة، وفقاً للقوانين والإجراءات الأفغانية. وأبلغ المتحدث باسم اللجنة البعثة في آب/أغسطس بأنه جرى الإفراج عن ٣٠٤ أشخاص. ويساور البعثة القلق إزاء التقارير التي أفادت بوجود مخالفات في عملية الإفراج عن المعتقلين، وإزاء عدم الشفافية في عملية الاستعراض.

٥٤ - شهدت الأشهر الستة الأولى من عام ٢٠١٠ أكثر من ١ ٠٣٠ حادث انتهاك لحقوق الطفل، قامت فرقة العمل القطرية المعنية بالأطفال والنزاع المسلح بتوثيقها. ونظراً لأن إمكانية الوصول إلى المناطق غير الآمنة ظلت تشكل عائقاً كبيراً في سبيل التحقق من التقارير الواردة، بدأت البعثة واليونيسيف تدريباً في آب/أغسطس لمراقبين ميدانيين أفغان ودوليين

بشأن انتهاكات حقوق الأطفال. وأنشِئَت فرقة عمل إقليمية سادسة لرصد انتهاكات حقوق الطفل والإبلاغ عنها، في مزار الشريف في حزيران/يونيه.

٥٥ - وفي ١٨ تموز/يوليه، أنشأت وزارة الخارجية اللجنة التوجيهية المشتركة بين الوزارات المعنية بالأطفال والتراع المسلح. وتشمل اختصاصات اللجنة تقديم الدعم لأنشطة الرصد والإبلاغ عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الأطفال، وإصلاح السياسات والقوانين، ومنع الانتهاكات من قبيل الانتهاك الجنسي. وأشارت الحكومة إلى عزمها على وضع خطة عمل لمنع تجنيد الأطفال الذين يقل عمرهم عن ١٨ عاماً تنص على أمور منها ضرورة تشديد إجراءات التحقق، وذلك في أعقاب ما ورد بشأن تجنيد الشرطة الوطنية الأفغانية لمن هم دون السن القانونية في تقريري الأخير عن الأطفال والتراع المسلح (A/64/742-S/2010/181). وستقدم البعثة واليونيسيف المشورة التقنية وخدمات بناء القدرات من أجل دعم مبادرة الحكومة.

سابعا - خدمات دعم البعثة/القضايا التشغيلية

٥٦ - حددت البعثة موقعاً آمناً ومأموناً يمكن لها فيه أن تنشئ مكتباً للدعم ومركزاً لاستعادة القدرة على العمل بعد الكوارث وتحقيق الاستمرارية في تصريف الأعمال، يمكنها من خلاله أداء الوظائف الإدارية بشكل كامل، وبخاصة في مجالات الموارد البشرية والمالية والمشتريات، وتوفير نسخ احتياطية من بيانات البعثة بشكل مستمر. ويجري اتخاذ خطوات لفتح مكتب دعم البعثة في الكويت بحلول نهاية أيلول/سبتمبر ٢٠١٠. وأود أن أعرب عن الامتنان لحكومة الكويت لدعمها السخي في هذا الصدد. ويتيح نقل حوالي ٣٩ وظيفة دولية من كابل إيفاد موظفي البعثة الفنيين اللازمين بشدة إلى أفغانستان، وتجري حالياً مراحل الاستقدام النهائية.

٥٧ - وتقوم البعثة بتجديد المجمعات القائمة للوفاء بمعايير العمل الأمنية الدنيا المنقحة الخاصة بأماكن الإقامة. وافتُتِحَت في جلال أباد في ٦ آب/أغسطس ٢٠١٠ مجمعات جديدة آمنة تضم مبان سكنية وأماكن للعمل مقدَّمة من حكومة أفغانستان. ويجري السعي لتنفيذ مبادرات مماثلة للمكاتب الإقليمية في مزار الشريف وقندهار وقندز، بحيث يتاح فيها موقع مشترك للإقامة والعمل لجميع الموظفين الدوليين والحراس المسلحين الدوليين. وتضطلع البعثة ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع بمشروع مشترك لرفع مستوى الأمن في مكتب البعثة الإقليمي في هيرات يديره المكتب. ويجري على سبيل الأولوية تطوير مكاتب البعثة في المقاطعات، رهناً بالبيئة الأمنية وحالة المنشآت الحالية. ويجري أيضاً رفع مستوى شبكات الاتصالات والنهوض بالقدرة على الاتصال.

٥٨ - وتشمل الخطط المتعلقة بتوفير أماكن إقامة وعمل إضافية آمنة للموظفين اللازمين للعمل في مركز مدينة كابل استلام مجمع جديد من حكومة هولندا. وينتظر أن يوفر المجمع أماكن إقامة ومكاتب لما يزيد على ٦٠ من الموظفين الدوليين، وأماكن عمل لعدد مماثل من الموظفين الوطنيين في تشرين الثاني/نوفمبر عام ٢٠١٠. وأنا في غاية الامتنان لهولندا لما قدمته من مساعدة في هذا الصدد.

٥٩ - ونتيجة عدم توافر أماكن إقامة آمنة في منطقة البعثة، يبقى معدل الشواغر في ملاك موظفي البعثة الدوليين عند نسبة ٣٩ في المائة، حسب ما أشير إليه في تقريري الأخير. بيد أنه من المتوقع لهذا المعدل أن ينخفض مع إيفاد الموظفين الدوليين إلى الكويت، ومع توافر أماكن إقامة جديدة آمنة تدريجياً للموظفين الدوليين في كابل وفي أنحاء أماكن وجود البعثة على الصعيد الإقليمي وصعيد المقاطعات.

ثامنا - ملاحظات

٦٠ - برهن مؤتمر كابل على التزام حكومة أفغانستان بإحكام سيطرتها على مقاليد مستقبلها. وقد كان حجم الأعمال التحضيرية الفنية التي اضطلعت بها الحكومة هائلا بالنظر إلى اتساع نطاق القضايا التي تم تناولها، ومستوى التعاون داخل الوزارات وفيما بينها، وعمق المشاركة من جانب المجتمع المدني الأفغاني وممثلي حقوق الإنسان والشركاء الدوليين الثنائيين والمتعددي الأطراف. وتستحق حكومة أفغانستان، بما في ذلك قوات الأمن، التهنئة على هذا الإنجاز التاريخي الذي استلزم أيضا قدرا كبيرا من أعمال التحضير على الصعيد اللوجستي والتنظيمي، وهو ما اضطلعت به الحكومة بروح مهنية رفيعة. كذلك أود أن أوجه الشكر إلى الشركاء الدوليين لما قدموه للحكومة من مساعدة عملية وفنية لكفالة الخروج بنتائج ناجحة.

٦١ - وقد تمخض المؤتمر عن التزامات مشتركة حددت لها معايير تفصيلية تبين بوضوح السبيل إلى المضي قدما بعملية كابل. وكان من بين الالتزامات الرئيسية التي تعهد بها في المؤتمر كل من الحكومة والمجتمع الدولي الالتزام بوضع إطار وحدود زمنية ومعايير للبرامج الوطنية الجديدة ذات الأولوية، وإحراز تقدم نحو تولي الجانب الأفغاني لزمام القيادة فيما يتعلق بالأمن، والنهوض بالحوكمة، ومعالجة الفساد. وسيكون من الضروري للغاية أن تنفذ هذه الالتزامات في حينها حفاظا على الزخم الإيجابي الذي تحظى به عملية كابل، وإنني لأحث المجتمع الدولي على تقديم المساعدة اللازمة لدعم هذه العملية، على أن يتم ذلك بمزيد من التواؤم مع الأولويات الأفغانية.

٦٢ - والمؤتمر ليس إلا نقطة البداية بالنسبة لعملية كابل. فالمهمة الشاقة المتمثلة في تحديد تفاصيل الالتزامات المتفق عليها وتنفيذها لا تزال قائمة. والتماسا للنجاح، يجب أن تركز أنشطتنا على المجالات ذات الأولوية، وأن يجري ترتيب وتنسيق تلك الأنشطة على النحو السليم. ورغم أن البرامج الوطنية ذات الأولوية تركز على النمو الطويل الأجل، فسيكون علينا أن نكفل تزامن تلك الجهود أيضا مع تحقيق نتائج فورية للشعب الأفغاني. فلا بد أن يشهد الأفغان فوائد للسلام تمنحهم الثقة في تحقيق التقدم مستقبلا. ولا بد للمجتمع الدولي أن يدعم إيصال المساعدات على الصعيدين الوطني ودون الوطني في وقت واحد، ونحن نسعى إلى إرساء الإطار اللازم لتحقيق التنمية المستدامة والحكم الرشيد على الأجل الطويل وإلى بناء القدرات اللازمة لذلك. وسيقتضي الحفاظ على التركيز والزخم في إطار الانتقال إلى وضع زمام القيادة في يد الطرف الأفغاني اهتماما مستمرا من جانب الحكومة بالإضافة إلى دعم متسق من جانب شركائها الدوليين، وذلك في وجه التحديات الأمنية المتزايدة والانتخابات المقبلة والضغوط السياسية المحلية والإقليمية والدولية المتنازعة.

٦٣ - وسيكون المجلس المشترك للتنسيق والرصد هو الهيئة الرئيسية المسؤولة عن رصد تنفيذ الالتزامات الصادرة في إطار مؤتمري لندن وكابل، كما سيكون حارسا على تنفيذ تلك الالتزامات. ويضطلع ممثلي الخاص، باعتباره مشاركا في رئاسة المجلس، بالتشاور مع المجتمع الدولي بشأن كيفية تعزيز هذه الآلية وهيئاتها الفرعية المعنية بالتنسيق، بما في ذلك المجموعات الخاصة بالحكومة واللجان الدائمة التابعة للمجلس.

٦٤ - وتلتزم الأمم المتحدة بالمساهمة في تعزيز فعالية المعونة عن طريق زيادة الاتساق في المنظومة والنهوض بقدرتها على توحيد أدائها. ويتولى ممثلي الخاص قيادة الجهود المبذولة على نطاق فريق الأمم المتحدة القطري من أجل إرساء إطار استراتيجي متكامل بحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ يحدد مجالات الأولوية للأنشطة التي تشترك بها الأمم المتحدة في دعم عملية الانتقال في أفغانستان والتدابير العملية الكفيلة بتعزيز الأثر الجماعي المتحقق في الميدان، بالتعاون الوثيق مع السلطات الأفغانية على الصعيد الوطني وصعيد المقاطعات.

٦٥ - ويتسم التقدم المحرز، في جزء كبير منه، بالهشاشة، كما أنه لا يزال يتوارى خلف التدهور الذي تشهده الحالة الأمنية. وثمة أهمية خاصة في هذا الصدد للجهود التي تبذلها الحكومة لتنفيذ برنامج تحقيق السلام وإعادة الإدماج. فقد أرست الحكومة عددا من المبادرات التي تركز على بناء الثقة والتي جاء وصفها في هذا التقرير. وسيواجه القائمون على قيادة هذه العملية تحديات تتمثل في كفالة استمرار الزخم مع الحفاظ في الوقت نفسه على توافق الآراء الوطني الذي تحقق في إطار مجلس السلام (الجيرغا).

٦٦ - وفي غضون ذلك، سيكون لمصداقية انتخابات الجمعية الوطنية التي ستجري في ١٨ أيلول/سبتمبر أهمية حاسمة بالنسبة لتقدم الديمقراطية في أفغانستان وتعزيز المساءلة فيما بين الحكومة والشعب. وفي حين أن أعمال التحضير الفنية للانتخابات تسير سيرا حسنا، فثمة تحديات كثيرة سيتعين التصدي لها في الشهور المقبلة. فبادئ ذي بدء، يمكن أن تحد التهديدات الأمنية من إقبال الناخبين في كثير من المناطق. وثانيا، يستحيل القضاء تماما على احتمال حدوث الغش، على الرغم من الجهود الملموسة التي تبذل للاستفادة من الدروس التي اكتسبت في عام ٢٠٠٩ في القضاء على حالات الغش المنهجي. وثالثا، يحتمل أن يؤدي ارتفاع عدد المرشحين الذين يخوضون الانتخابات إلى ارتفاع في عدد الشكاوى، سواء كان لهذه الشكاوى ما يبررها أم لا. ومن المهم بشدة أن تعمل لجنة الشكاوى الانتخابية على نحو فعال في هذا الصدد ، بما في ذلك على صعيد المقاطعات. وأخيرا، قامت اللجنة الانتخابية المستقلة، بدافع من الحاجة إلى منع فرص الغش، بإغلاق بعض مراكز الاقتراع في المناطق الأكثر اضطرابا، مما أدى ببعض الفئات إلى الشكوى من حرمانها من المشاركة. غير أن اللجنة الانتخابية سعت، كوسيلة لمعالجة هذه الشواغل، إلى إضافة مكاتب للاقتراع ضمن مراكز الاقتراع الموجودة في المناطق القريبة. وأحث حكومة أفغانستان وقوات الأمن التابعة لها على مواصلة الجهود التي تبذلها لحماية جمهور الناخبين والعملية الانتخابية على حد سواء، وذلك من أجل كفالة أن تكون الانتخابات شاملة للجميع وشفافة ولها مصداقيتها. كذلك أناشد المرشحين أن يقوموا بحملاتهم وفقا للقواعد والأنظمة التي تصدرها اللجنة الانتخابية. وأشيد باللجنة لما اتخذته حتى الآن من قرارات لتعزيز مصداقية هذه الانتخابات، وهو ما تم تحت ضغوط كبيرة في كثير من الأحيان، كما أشيد بالمجتمع الدولي لما قدمه للجنة من دعم.

٦٧ - ولا تزال هناك أولوية كبيرة لمتابعة عملية إصلاح الانتخابات على الأجل الطويل، وفقا لقرار مجلس الأمن ١٩١٧ (٢٠١٠) والاتفاقات التي تم التوصل إليها في مؤتمري لندن وكابل. ويلزم أن تبدأ المناقشات المتعلقة بهذا الإصلاح في وقت قريب. وسيشكل العمل بشأن برنامج إصلاح الانتخابات مع الحكومة والمؤسسات الانتخابية وجميع الشركاء الأفغان والدوليين عنصرا حاسما من عناصر الأنشطة التي تضطلع بها البعثة في أعقاب انتخابات ١٨ أيلول/سبتمبر. ومن المسائل التي يتعين تناولها بالمناقشة في سياق إصلاح الانتخابات على الأجل الطويل الإطار القانوني للانتخابات، وإمكانية الحفاظ على الجدول الانتخابي، والطابع المؤقت الذي تتسم به حاليا لجنة الشكاوى الانتخابية، وضرورة وضع سجل مدني موحد و/أو سجل موحد للناخبين على صعيد البلد برمته، والاضطلاع بعمليات ترسيم حدود

المناطق الخاصة بالانتخابات المحلية للمجالس والمحليات والقرى، ودعم أفرقة المراقبة والجماعات السياسية على الصعيد الوطني، والتعزيز المؤسسي للجنة الانتخابية وبناء قدراتها.

٦٨ - ومن البوادر المشجعة لي ما لاحظته من استمرار الحوار بين أفغانستان والبلدان المجاورة بشأن التعاون الإقليمي في العديد من المجالات. وكان في عقد المؤتمر الإقليمي قبل انعقاد مؤتمر كابل وإنشاء الفريق الأساسي وفاء بأحد الالتزامات الصادرة عن مؤتمر لندن، ومعالجة للثغرات القائمة فيما يتعلق بتنسيق جهود التعاون الإقليمي الجارية. وأنا أشجع الحكومة على مواصلة تعزيز تنسيقها مع الشركاء الإقليميين. وسوف تدعم البعثة هذه المبادرة من خلال المساعي الحميدة التي يبذلها ممثلي الخاص.

٦٩ - ولا يزال القلق يساورني بشأن تزايد عدد الخسائر في صفوف المدنيين. وعلى وجه الخصوص، يتعرض الأطفال والنساء الأفغان بصفة متزايدة للقتل وللإصابات داخل بيوتهم ومجتمعاتهم المحلية. وتبرز عواقب النزاع التي تحل بالبشر الأهمية الملحة التي تكتسيها أكثر من أي وقت مضى مسألة اتخاذ تدابير لحماية المدنيين الأفغان بصورة فعالة والتقليل إلى الحد الأدنى من تأثير النزاع على حقوق الإنسان الأساسية. ولا بد لجميع الأطراف المعنية من أن تفعل المزيد لحماية المدنيين والامتثال للالتزامات القانونية الواقعة عليها بموجب القانون الدولي.

٧٠ - وأخيرا، أود أن أغتنم هذه الفرصة كي أشكر ممثلي الخاص، ستافان دي ميستورا، على التزامه وتفانيه، وأن أعرب عن امتناني للموظفين العاملين في صفوف البعثة وفي أسرة الأمم المتحدة للعمل الشاق الذي يضطلعون به دعما لأفغانستان.